تاريخ الاستلام: 2018/08/14 تاريخ القبول: 2019/03/30

تأثير الازمة النفطية على التنمية المستديمة في الجزائر

Oil Crisis Impact on Sustainable Development in Algeria

د.البشير عمارة

المركـز الجامعي أفلو

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة تأثير الازمة النفطية صيف 2014 على التنمية المستديمة في الجزائر لقد أولت الدولة على غرار بلدان العالم أهمية بالغة لقضية التنمية المستديمة لكن بقي التناقض بين تحقيق تنمية مستديمة من جهة وبناء اقتصاد مستقر ومتنوع من جهة أخرى، وقد تبين من خلال بحثنا أن الازمة النفطية قد اثرت في الاقتصاد الوطني ووضعته على المحك وعلى حافة الافلاس وبالتالي فقد اثرت على التنمية بصفة عامة من خلال عديد المشاريع والاستثمارات العمومية المجمدة ويبقى مفهوم الاستدامة قاصرا لدى الدولة في ظل التحديات التي تواجهها وعلى رأسها التخلص من تبعية المحروقات وتنويع الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستديمة، المحروقات، الازمة النفطية

Abstract:

We are trying through this paper to study the impact of the oil crisis of the summer of 2014 on sustainable development in Algeria. The State has given importance to the issue of sustainable development, but there is a contradiction between sustainable development and building a stable and diverse economy in the meantime. Through our research, the oil crisis has affected the national economy and put it on the line and on the verge of bankruptcy, and therefore has affected the overall development through several projects and public investment which remains undone. The meaning of sustainability for the State is incomplete under the challenges the State face by getting rid of fuel dependency and the diversification of the economy.

Key Words: sustainable development, hydrocarbons , Oil Crisis

المؤلف المرسل: البشير عمارة ،**الإيميل:** *bach0283@yahoo.fr*

مقدمة

لقد وضعت الامم المتحدة في إطار تحقيق التنمية المستديمة عدة أهداف، على رأسها القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم والاستهلاك والانتاج المسؤولان واستغلال الطاقة النظيفة والآمنة، لكن بين الاماني والواقع فرق شاسع والخاسر الاكبر في هذا كله هي دول العالم الثالث، فالدول المتقدمة هي المتسبب الرئيس والاكبر في تدهور الكوكب من خلال سعيها نحو التقدم والابداع والتطور دون مراعاة العقلانية في ذلك.

والجزائر على غرار باقي الدول تحاول ان تواكب اهداف الامم المتحدة مع انها لا تزال تبحث عن هدف منشود طال امده وبقي عصيا وهو بناء اقتصاد مستقر ومتنوع غير تابع للمحروقات، وهو ما جعلنا ندخل في تناقض كبير بين استغلال جميع الطاقات والموارد لبناء اقتصاد قوي وبين الاستهلاك والاستغلال المسؤول للثروات والقدرات والمحافظة على مستقبل الاجيال القادمة، ولما كان اقتصادنا يعتمد على المحروقات بصفة كلية ورغم كل التحذيرات من مغبة المورد الوحيد والدروس المستخلصة من الصدمة البترولية 1986 فلا تزال نفس الظروف قائمة.

أهمية البحث:

اصبحت التنمية المستديمة موضوع الساعة ومبتغى كل الدول، والجزائر تحاول ان تساير ركب الامم وتحافظ على مقدرات الاجيال وتتحول الى الاستغلال العقلاني والآمن للطاقة والموارد المتجددة وتحافظ على توازن الكوكب الذي أصبح في خطر داهم فالقضية اصبحت قضية بقاء، كل هذا والجزائر تمر بأزمة خانقة جراء الصدمة البترولية الاخيرة لسنة 2014.

إشكالية البحث:

هل تؤثر الازمة النفطية على التنمية المستديمة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

- قطعت الجزائر اشواطا في قضية التنمية المستديمة.
- تتأثر التنمية المستديمة بانخفاض عائدات النفط.

الدراسات السابقة:

- **Redha Younes BOUACIDA, quelle intégration de l'Algérie dans le développement 2016.**

وكان الهدف من هذا البحث الاجابة عن مدى اندماج الجزائر في التنمية المستديمة من خلال بعض المؤشرات وقد أثبتت النتائج ان التقدم في مجال التنمية المستديمة هو متوسط، ونتيجة لذلك فثقافة التنمية المستديمة أظهرت أنها أقل حضورا في المؤسسات الجزائرية، لهذا فيتوجب على الحكومة لعب دور الاعلام والتحسيس أكثر للمؤسسات والمنظمات والمواطنين حول قضية البيئة.

- **CHABANE Mohamed, MERNACHE Amina, Conséquences De La Crise Internationale Sur Les Economies Maghrébines : le cas de l'Algérie.**

وقد تطرق البحث إلى آثار الازمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الجزائري الريعي ، فالعالم يعيش أزمة حادة وخانقة وستؤثر على الجزائر بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فالجزائر سوف تعاني كسائر الدول السائرة في طريق النمو وبتحليل هيكل الاقتصاد فتداعيات الازمة العالمية على البلدان الصناعية تؤثر على وارداتها من المحروقات وهكذا ستنتقل آثار الازمة على الاقتصاد الجزائري، كل الاحداث التي تؤثر في الطلب الكلي أو تؤدي إلى انخفاض دائم لسعر البترول ستنعكس على أرباح الصادرات من المحروقات وستكون لها عواقب دراماتيكية على الاقتصاد الوطني وقد حذر الباحث من خلال بحثه هذا من أن نفس ظروف الأزمة البترولية لسنة 1986 لا تزال قائمة وبالتالي فان تكرار هذا السيناريو يبقى واردا جدا خصوصا في ظل عدم اليقين الذي يسود سوق المحروقات في الأجل القصير بينما لا يمكن توقع ما سيحدث في الاجلين المتوسط والطويل.

- **Mustapha Mekideche, Le Secteur Des Hydrocarbures En Algérie**

وقد تساءل الباحث عما إذا كانت المحروقات فخا هيكليا او فرصة سانحة من اجل نمو مستديم؟

رغم الآمال من أن عائدات المحروقات ستمول لعشريتين التنمية إلا أنه بقي قيدين، وهل ان البنى التحتية المنجزة توفي العائدات والمنافع المنتظرة منها، أولهما عدم وجود سياسة عامة للتركيز على تطوير المؤسسات كمنشئات مركزية لتحقيق تنمية مستدامة ومتنوعة والثاني هو الصعوبات الناتجة عن التصحيحات الهيكلية في قطاع الطاقة.

ويبقى تحقيق اقتصاد متنوع وتنافسي يتوقف على ثلاث عوامل:

1. العد التنازلي للتحولات الطاقوية التي تعلن عن بداية النهاية للطاقات الاحفورية مع برنامج الطاقة الخضراء للإدارة الامريكية وصفقة الطاقة/التغيرات المناخية للاتحاد الاوربي.
2. القدرات المقاولاتية للقطاع الخاص الجزائري هي محدودة كما وكيفا.
3. منافذ العوائد التي تؤثر على ازدحام الاقتصاد الانتاجي لا تزال كثيرة جدا.[1]

- **TAOUFIK RAJHI, MOHAMED BEN ABDELLAH, WEDED HMISSI Impact Des Chocs Pétrolière Sur Les Economies Africains Une Enquête Empirique.**

النتائج المتوصل اليها من خلال دراسة قياسية تؤكد ان الدول الافريقية (شملت الدراسة 25 دولة) بصفة معنوية تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الاجل الطويل لدى بعض الدول وفي الاجل القصير لدى دول اخرى، كما ذهب التحليل الى استكشاف اجابات عن تزايد الناتج الداخلي الخام ومؤشر اسعار الاستهلاك بعد صدمة بترولية ولها قدرة عالية على تعطيل النشاط الاقتصادي.[2]

أولا: التنمية المستديمة

1.مفهوم التنمية المستديمة: وهي التنمية التي تهيئ لرسالة استخلاف الانسان في الارض وتحقق ضرورياته وتوفر حاجياته ورفاهيته في غير إسراف ويستديم في ظلها العمران وتمنع الافساد.[3]

تشير الى التنمية عندما يتم تجهيز حاجات الأجيال بدون أن يكون هناك تأثير على القابلية أو القدرة لتجهيز حاجات الأجيال المستقبلية ولمعالجة التردي البيئي نحن بحاجة الى موارد اضافية أو تحوير الممارسات الحالية (مثل تقليل الاستهلاك) ولكن عند فقدان التنوع الاحيائي الذي يأتي مع اعدام اصناف من الكائنات الحية فان العلاجات تكون متأخرة جدا.[4]

2.عقبات التنمية المستديمة: [5]

أ. الفجوة الغذائية فالوطن العربي هو المستورد رئيسي للغذاء

ب. اهدار الموارد الاقتصادية من أراضي زراعية وقوى عاملة ورأس مال

ج. التخلف التكنولوجي وتدني مستوى التجارة البينية

د. الديون العامة والخاصة

هـ. الفساد الاقتصادي وضيق نطاق الحرية الاقتصادية وسوء استخدام الموارد المتاحة وتدني مستوى التنمية البشرية.

3.خصائص التنمية المستديمة:[6]

أ. التمركز حول البيئة حيث تؤخذ التكاليف البشرية في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع

ب. ذات بعد قومي فهي تتطلب بعدا استراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف حدودا سياسية

ج. الاهتمام بنوعية حياة الانسان والارتقاء بها

د. تنمية متوازنة مع حماية البيئة في نفس الوقت

هـ. التركيز على البعد الزمني

و. ذات بعد مستقبلي

ز. التمركز حول ضمان الاحتياجات الاساسية للفرد

ح. تنمية متكاملة تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار

ط. تنمية تحقق تساوي الفرص

ي. تنمية متعددة الابعاد.

4.أهداف التنمية المستديمة:[7]

أ. **الاهداف الايكولوجية:** وهي المتعلقة بالنظام البيولوجي أو التنوع الجيني والانتاجية البيولوجية ووحدة النظام الايكولوجي والقضايا العالمية.

ب. **الاهداف الاقتصادية:** تعنى بتلبية الاحتياجات الاساسية للإنسان وتعزيز العدالة والمساواة والكفاءة والنمو وتوفير السلع والخدمات المفيدة.

ج. **الأهداف الاجتماعية:** وتعنى بالهوية الثقافية والعدالة الاجتماعية والمشاركة وتعزيز الدور المؤسسي واستدامته وتطويره والتماسك المجتمعي، فالعوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم فالإنسان قوام التنمية وهو مستخلف في الارض.

5. لماذا الاهتمام بالاستدامة:

الرأي الأول: وهو رأي أخلاقي نحن الجيل الحاضر علينا تعهدات أخلاقية لتلك الاجيال التي سوف تأتي بعدنا.

الرأي الثاني: وهو رأي بيئي فالتنوع البيئي هو هدف مهم وبالتالي فالنشاط الاقتصادي الذي يهدد بتقليص هذا التنوع غير مرغوب للمجتمع.

الرأي الثالث: وهو رأي اقتصادي فالنظر إما يكون إلى السلوك الاقتصادي المستدام بوصفه أكثر كفاءة أو الى ان السلوك المستدام هو السلوك الذي يعظم الرفاه الاجتماعي المعاصر.

وثمة رؤية تقول ان الطريق المقنع الوحيد للراي بضرورة الاستدامة هو من خلال استحضار المبادئ الاخلاقية للعدالة والمساواة، فاذا كانت التنمية المستديمة اخلاقيا صحيحة فيجب علينا الوصول اليها وإذا لم تكن كذلك فهي غير ملائمة للتحليل الاقتصادي.[8]

من الشكل (رقم 01 انظر الملاحق) نلاحظ الابعاد الثلاثة للتنمية المستديمة البعد الاقتصادي والذي عندما يحقق العدالة داخل الجيل الواحد وما بين الاجيال ويحسن استخدام الموارد، وذلك عن طريق الكفاءة في استخدام الموارد والنمو المستقر المحقق جراء التقييم والتصويب للمخططات والموازنة بين مختلف العوامل والظواهر يتحقق لنا البعدان الآخران الاجتماعي من خلال مكافحة الفقر والتقليل منه وبناء ديمقراطية تشاركية تضع ثقافة مترسخة لدى المجتمع للمحافظة على التنوع الاحيائي والموارد الطبيعية والتقليل من التلوث الناجم عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهادف بالوصول بالأفراد الى مستوى اكبر من الرفاهية ومحاربة الآفات والظواهر السلبية وبالتالي يتحقق البعد البيئي للعملية.

لقد اخذت التنمية المستديمة اهمية كبيرة في الوقت الحاضر ورغم التناقض الذي تقع فيه عديد الدول من خلال محاولتها الوصول الى معدلات نمو مستقرة وتنمية دائمة من جهة، وضريبة التقدم والاستقرار الاقتصادي تكون على حساب الموارد الطبيعية والاجيال القادمة فكل الاثار المترتبة على الثورة الصناعية والتقدم الحاصل في الدول الصناعية قد تجلت من خلال الاخطار التي تحيط بكوكب الارض وفي مقدمتها الاحتباس الحراري وانبعاث الغازات وما ينتج عنه من اثر سلبي على الحياة في هذا الكوكب، ولعل المتسبب الرئيس في كل هذا هي الدول الصناعية التي لا تقارن صناعتها مع الصناعات في الدول المتخلفة والآن أصبحت تنادي بالتنمية المستديمة والمحافظة على كوكب الارض وحق الاجيال في العيش بصورة طبيعية وكأنها لا تريد اي تقدم للدول المتخلفة وتحافظ على الفوارق والمكتسبات فلا تستطيع هاته الدول التي تبحث عن تنمية فقط أن توفق بين التقدم ومفهوم الاستدامة لأنها تبحث عن الكمية اولا وعند الاكتفاء ستفكر او تبحث حتما عن الكيفية وهذا هو منطق الامر.

ثانيا: المحروقات في الجزائر

1. المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

يعود استغلال المحروقات في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية وخصوصا بدأ مع سنة 1956 أين تم اكتشاف آبار المحروقات في كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل بالصحراء الجزائرية، ومع استقلال الجزائر وسنوات الانطلاق في تكوين اقتصاد جزائري، جاء قانون المحروقات 24 فبراير 1971 الذي أمم المحروقات وأصبحت مداخيلها من أهم موارد الدولة التي اعتمدت عليها فيما عرف بالثورة الصناعية وما تبعتها من اصلاحات في قطاعات أخرى أهمها القطاع الفلاحي والسياحي.

ولقد عانت الجزائر بعد الصدمة النفطية الاولى سنة 1986 التي أبانت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري وفشل النهج الاشتراكي في بناء اقتصاد قوي ومستقر، وقد امتدت آثارها عديد السنوات دخلت الجزائر في فترة اصلاحات اقتصادية فرضتها الهيئات الدولية الدائنة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وعاشت الجزائر مرحلة انتقالية لازالت إلى يومنا هذا.

ولم تستفد الجزائر من درس 1986 وبقيت البلاد على حالها تعيش الرفاهية عند ارتفاع اسعار المحروقات وتعيش اوقاتا من التقشف والازمة عند انخفاض اسعار المحروقات وهذا ما ظهر خلال الأزمة النفطية صيف 2014 أين انخفض سعر النفط بشكل مفاجئ وأدى إلى زعزعة الاقتصاد الجزائري الذي حاول المقاومة من خلال الاحتياطي المكون منذ سنة 1999 على أمل أن ترتفع الأسعار في الأجل القصير، لكن الأسعار بقيت منخفضة وتاهت الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2014 عن ايجاد الحلول وتواصلت الأزمة.

الجزائر لا تنقصها الموارد المالية فالبرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة 2010-2014 الذي اعتمده مجلس الوزراء استثمر 280 مليار دولار في ستة محاور اساسية:

أ. التنمية البشرية

ب. تطوير منشآت البنية التحتية

ج. تحسين الخدمة العمومية

د. التنمية الاقتصادية

هـ. مكافحة البطالة

و. البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة للاتصال.

ومع ضرورة وجود مؤسسات للرقابة على النفقات العمومية ومحاربة الفساد لتفادي الاخطاء المرتكبة في البرامج من 2001-2009 ومن اجل أن يضاعف العائد من الثروة الوطنية ويزيد من الرفاهية للساكنة، لكن هذه الحقائق توجد في دولة ديمقراطية بترولية كالنرويج وهي غير قابلة للتطبيق في نظام غير ديمقراطي أين تستثمر العوائد النفطية في تحقيق الاداء الاقتصادي فعال لكن في ميكانيزمات توطيد نظام زبون، وفي المجمل ان فشلت السياسات الاقتصادية في الجزائر فان النظام نجح في الحفاظ على بقائه رغم النتائج الاقتصادية السيئة رغم اعمال الشغب والحرب الاهلية التي مرت بها البلاد منذ 1962، ان الموارد نجحت في المحافظة وتوطيد النظام وقابلها افلاس الاقتصاد الجزائري فنسبة 97% من الصادرات من المحروقات والتي تضمن 60% من ايرادات الميزانية.[9]

2. تطور عائدات المحروقات في الجزائر 2000-2016:

نلاحظ من خلال الجدول (رقم 01 انظر الملاحق)الذي يبين تطور ايرادات المحروقات ونسبتها الى اجمالي الايرادات أنها في المجمل وفي الاتجاه العام مرتفعة، فبالنسبة لإيرادات المحروقات فهي تعرف منذ سنة 2000 ارتفاعا تدريجيا نظرا لتحسن الاسعار وهذا عائد لعدة عوامل كغياب بعض المنتجين المهمين في السوق مثل ايران المعاقبة والعراق الذي يمر بأزمة امنية أو حرب اهلية الى غاية سنة 2008 ثم عرفت بعض الانخفاض سنة 2009 نتيجة للازمة المالية العالمية ونظرا لزيادة عرض بعض الدول من المحروقات في السوق الامر الذي

ادى الى انخفاض الاسعار، لكنها سرعان ما عادت للارتفاع بين 2010-2012 نتج عن ما يعرف بالربيع العربي أين قل الانتاج لعض الدول على رأسها ليبيا.

لكن صيف سنة 2014 كان بمثابة صدمة قوية تعرضت لها الاقتصاديات المعتمدة على المحروقات فقد تهاوت الاسعار من ما يفوق 110 دولار للبرميل حيث وصلت لأقل من 40 دولارا للبرميل وهذا نتج عن عدة عوامل أهمها ارتفاع مخزون النفط الامريكي والاكتشافات الجديدة للغاز والبترول الصخري بالإضافة الى سيطرة ما عرف بتنظيم الدولة على آبار النفط في العراق وليبيا وتسويق البترول في السوق السوداء بأسعار منخفضة وما صاحبها من كساد في الاقتصاد العالمي.

وقد وضعت هاته الازمة الاقتصاد الجزائري في وضح حرج خصوصا مع الاستثمارات العمومية التي التزمت الدولة بها في إطار برنامج رئيس الجمهورية لإنعاش الاقتصاد وتوطيد النمو التي تمتد الى غاية 2019 كما تعود المواطنون على مستوى معيشي أكثر رفاهية وتنامت المكتسبات جراء سنوات البحبوحة المالية.

رغم كل التحذيرات والهزات التي عاشها الاقتصاد الوطني من جراء تقلبات اسعار المحروقات والاصوات المنادية بالاستقلال الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبناء اقتصاد متنوع يعتمد على الفلاحة والصناعة والسياحة بشكل اساسي لكنها بقت مجرد امنيات وباءت كل المحاولات بالفشل، ويبقى غياب رؤيا واضحة للخروج من الازمة هي السبب الرئيس في هذا لان النظريات والتجارب المستوردة اثبتت الفشل كما اسلفنا الذكر لان لكل مجتمع خصوصيات وثقافة ومقومات تختلف عن أي مجتمع آخر فكيف تصلح الاصلاحات التي نجحت في مجتمع ما على مجتمع آخر رغم الاختلاف، وقد ساهمت العديد من الاسباب والمعوقات في بقاء الحال على ما هو عليه ، ولعل غياب الاستقرار والامن في العشرية السوداء والدمار الذي حل بالبلاد لم يسمح بأية حلول فكان الهاجس الامني هو الغالب ولكن مع سنة 2000 والحلول التي قدمها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال الوئام المدني والمصالحة الوطنية ساهمت في عودة الاستقرار والامن للبلاد وقد صاحب هذه الفترة طفرة في اسعار البترول جعلت الجزائر تسدد ديونها قبل الآجال وتدخر احتياطات مهمة من الصرف، وقد التزم الرئيس ببرامج في مقدمتها الانعاش الاقتصادي 2001-2005 شملت برامج واستثمارات عمومية للنهوض بالاقتصاد وقد امتدت الى برنامج دعم النمو 2005-2009 وتوطيد النمو 2010-2014 وصولا الى برنامج التنمية الخماسي 2014-2019 وقد استثمرت الدولة مبالغ ضخمة كانت قادرة على وضع الاقتصاد الوطني في السكة الصحيحة لكن مجموعة من الظروف والعوامل جعلت من مردود وعائد هاته الاستثمارات هزيلا ولم ترقى للمستوى المطلوب، ولعل اهمها غياب الحكم الراشد وما ينجر عنه من عدم استقلالية للقضاء وانتشار الفساد وغياب للشفافية وتعامل الجزائر مع دول سمعة شركاتها سيئة ومعروفة بالرشوة في مقدمتها الصين وفرنسا واسبانيا وايطاليا وتركيا.

كما ساهم غياب التخطيط والاستشراف ودراسات الجدوى من الاستثمارات العمومية الضخمة في فشلها أو نتائجها الهزيلة مقارنة بالمأمول، فمتى تدار وتسير البلاد بالمنطق والعلم سنصل الى غاياتنا المنشودة.

ثالثا: تأثير الازمة النفطية على التنمية المستديمة في الجزائر

1. مؤشرات التنمية المستديمة في الجزائر:[10]

أ. المؤشرات البارزة:

فيما يتعلق بانبعاث الغازات فالجزائر ليس لها التزام كمي للإقلال من الانبعاثات حسب بروتوكول Kyoto لكنها تحاول بذل جهد للتحكم في الانبعاثات في إطار مكافحة الاحتباس الحراري ان احتراق الطاقة الاحفورية مسؤول عن 80% من ثاني اوكسيد الكربون في العالم، ففي الجزائر الانبعاثات الناتجة عن احتراق الطاقة الاحفورية بلغ 2.97 طن لثاني اوكسيد الكربون/للساكن وهو أعلى من المعدل الافريقي.

القطاعات الملوثة في الجزائر هي النقل (49%)الساكنة (31%)والصناعة (12%) بالإضافة الى دور ضعيف جدا للطاقات النقية.

ب. **المؤشرات المركبة:**

في مقدمتها مؤشر التنمية البشرية حيث عرفت الجزائر تحسنا وسجلت مؤشرا عاليا سنة 2013 وتحسنت مرتبتها لتبلغ المرتبة 93 من بين 187 دولة وهذا قد نتج عن تحسن معدل الحياة عند الولادة ومستوى التعليم، وقد بقي التمييز بين الجنسين في الجزائر نسبيا مهما.
مؤشر الاداء البيئي وقد احتلت الجزائر المرتبة 92 من 178 دولة لسنة 2014 والمرتبة 13 عربيا ويسجل المؤشر رصيدا جد مرتفع لنوعية الهواء، المساعدات الفلاحية وتشريعات المبيدات، بينما كانت وفيات الاطفال اقل من المعدل العالمي أما توزيع المياه والشروط الصحية فكانت متوسطة، وقد تحصلت الجزائر على معدلات ضعيفة من اجل المناخ والطاقة، السكن الطبيعي والتنوع البيئي ومنابع الماء، أما الثروة السمكية وتغطية مساحات الغابات فكانت جد ضعيفة، وفي غضون العشرية السابقة فان رصيد مؤشر الاداء البيئي لا يتحسن مما يوضح لنا فعالية السياسات البيئية التي توصلت اليها الحكومة الجزائرية.

ج. **المؤشرات الاجمالية:**

الادخار الصافي المصحح وهو مؤشر دائم وضعه البنك الدولي للتعبير عن الاختلاف لراس المال الاقتصادي البشري والطبيعي لبلد ما، في الجزائر منذ سنة 1990 فهذا المؤشر متوجه للارتفاع وقد مثل سنة 2012 نسبة 28.30% من العائد الوطني الخام ويعتبر من بين أحسن الارصدة في العالم وهو مفسر بالاستثمار في الرأس مال البشري.
البصمة البيئية وهو لتقدير مستوى استهلاك الموارد المتاحة المرتبطة بالانشطة البشرية وقيمة الاصول البيئية لبلد ومنذ سنة 1995 هذا المؤشر ارتفع بنسبة 30%، بينما بقيت القدرة البيئية للساكن مستقرة.

2. تأثير الازمة النفطية على الاقتصاد الجزائري:

لقد حمل مخطط عمل الحكومة لسنة 2014 مشاريع كبرى من اجل بناء اقتصاد متنوع وهذا ما يؤدي الى الاعتماد بنسبة اقل على الطاقة الكربونية التي استنزفت عديد السنوات ومن المتوقع زوالها مع 2030.
فقد حمل البرنامج في طياته الكثير من الآمال من خلال برامج التنمية البشرية ومحاربة الفقر والاقتصاد البيئي والاعتماد على الطاقات المتجددة ومواكبة ركب الامم.
فقد استلزم المخطط الخماسي 2010-2014 ما يعادل 21.214 مليار دينار أي 286 مليار دولار مقسمة على شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11.543 مليار دينار ما يعادل 156 مليار دولار.

ويخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال المؤسسات التربوية والجامعات والاقامات الجامعية ومختلف هياكل الصحة وانجاز مختلف مشاريع السكن وتوصيل المنازل بالغاز وتدعيم قطاع الري...
كما خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية.
بينما كانت حصة البيئة 500 مليار دينار و1000 مليار دينار لتدعيم الفلاحة، وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتيسير القروض وقد خصصت 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الاعلام الالي داخل المنظومة الوطنية.[11]

وقد تضمن المحور الثاني لمخطط عمل الحكومة المنشور في ماي 2014 برنامجا للنمو يندرج في اطار مواصلة ادماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي، ويأخذ في الحسبان ضرورة منح الاولوية للمجال الوطني المنتج من اجل بلوغ الهدف الاساسي المتمثل في التخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وذلك يتطلب انتهاج مسعى صارم لترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد، على اساس عصرنة وتوسيع النسيج

الصناعي والقدرات الفلاحية وترقية قطاع السياحة، قصد ترقية النمو والتشغيل مع ترشيد الانفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

ومن جهة اخرى ستستمر الحكومة في تعزيز استغلال قطاع المحروقات والمناجم ولا سيما الغاز الصخري من اجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك في ظل الاحترام الصارم لحماية البيئة.

أما البرنامج الخماسي 2014-2019 تم وضع برنامج موسع للطاقة المتجددة حيث دخلة أول محطة هجينة حيز الخدمة منذ سنة 2011 بالإضافة الى 23 محطة للطاقة الشمسية ومزرعة لإنتاج الكهرباء بقوة الرياح ستطلق في الانتاج قريبا.[12]

ان الملاحظ لمختلف برامج الانعاش والنمو وتوطيده من 2001-2019 يرى التناقض والتيهان لمخططات الحكومة وأن التنمية المستديمة هي أخر ما تفكر فيه، فهي تبحث عن الاقلاع أو الانطلاق الاقتصادي الذي لم يتحقق وهذا بتعبئة موارد المحروقات والثروات الباطنية لتمويل هاته التنمية المزعومة دون مراعاة مبادئ الاستدامة وخصائصها فكيف تحقق الحكومة تنمية مستديمة وهي لم تستطع التخلص من التبعية للمحروقات ولم تنوع مصادر الدخل؟

إن لكل شيء مقابل فاذا تنوع الاقتصاد وزادت التنمية واتسع النسيج الصناعي واهتمينا بالتنمية البشرية وحاربنا الفقر وحاولنا القضاء على مشكل السكن فحتما ستكون النتائج وخيمة على البيئة وعلى المقدرات الوطنية التي سوف تستنزف.

لم تصل الدول الغربية المتقدمة الى تنمية مستدامة حتى بنت اقتصاديات قوية نسبيا ومتنوعة المداخيل ووصلت لمستوى عال من الرفاهية حينئذ قامت بمراعاة البيئة والاستدامة وليس العكس فمن غير المعقول ان نحقق اقلاعا اقتصاديا وفي نفس الوقت نحافظ على البيئة ونراعي مقدرات الاجيال القادمة، فهاته الاحلام قد تكون مستحيلة.

فبينما تحاول الدول جاهدة لتنويع مصادر الطاقة والاعتماد على مصادر آمنة ونظيفة لا تشكل خطرا كبيرا على البيئة تحاول الجزائر الاستفادة القصوى من الطاقة الكربونية والثروات المعدنية الباطنية.

وتهمل الجزائر مصدرا هاما ويعد مستقبل الطاقة وهو الطاقة الذرية ففي العصر الحديث سيصبح اليورانيوم والبلوتونيوم ونظير الهيدروجين محط انظار العالم، نظرا لقلة التكاليف وتقليلها في الاسهام من تلويث البيئة.

ورغم ان ازمة تراجع اسعار النفط قد اثرت على مداخيل الدولة لكنها لم تؤثر على التنمية المستديمة بشكل كبير لان اتجاه عمل الحكومة لا يضع ولا يمكن ان يضع في الحسبان المحافظة على ثروات الاجيال والبيئة فالجزائر تبحث عن التنمية اولا ثم تحاول البحث عن الاستدامة.

ان التناقض الذي يواجه عمليات انجاز المخططات التنموية وهو صدام واقع بين تعظيم النمو الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وحماية البيئة كشرط للمحافظة على استمرارية هذه التنمية من جهة اخرى لذلك وجب حل هذه المعادلة بصورة دائمة وعلمية أي التنمية وحماية البيئة، بشكل يضمن التوازن والتجانس دون الاضرار والتفريط في أي منهما بحيث يتم تحقيق الهدفين معا، لان فشل حصول هذا التوازن سيقضي على الجهود الحاصلة في المجالين وبالتالي اجهاض الهدف المنشود وهو التنمية المستدامة.[13]

لقد قادت سياسة التنمية المتبعة في الجزائر إلى تآكل كمي ونوعي للموارد الاقتصادية، فلم تستطع المحافظة على نصيب الفرد في المياه الصالحة للشرب ولا نصيبه من الاراضي الزراعية وفشلت في تقليص الفوارق الجوهرية، فكان نتيجة لذلك زيادة هجرة سكان الارياف نحو المدن وفي خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية، وفي حفظ رأس المال الطبيعي وتحسين انتاجيته، فلا زراعة مستدامة أقيمت ولا سياسة ريفية مكنت من زيادة الانتاج وتوفير مناصب الشغل رغم ما انفقه القطاع، ولا ثروة مائية وغابية تم الحفاظ عليها ولا التصحر تم وقف زحفه، كما لم يتم حماية المنظومة البيئية الهشة وذلك رغم ترسانة القوانين والتشريعات التي سنت منذ سنة 1983، كما

أكد تقرير الفقر الصادر سنة 2000 أن واحد من خمسة جزائريين يعاني الفقر المادي الذي هو سبب فقر القدرات التي تجعل الافراد لا يستغلون الامكانات الموجودة استغلالا امثلا وقد كلفنا كثيرا اقتصاديا واجتماعيا.[14]

لطالما حذرت الدراسات والابحاث من مغبة التبعية المطلقة للمحروقات وأن الاسباب والظروف التي صاحبت الصدمة البترولية لسنة 1986 لاتزال قائمة وان الخطر محدق بالبلد، فالمحروقات بحسب الخبراء والباحثين تتميز اسعارها بالتقلب وعدم اليقين الذي يسود سوقها، ولا يمكن التنبؤ بسلوكها لا في المدى القصير ولا المتوسط لتعدد العوامل المؤثرة وارتباط الاستهلاك والطلب على المحروقات بمدة تعافي الاقتصاد العالمي ككل والاقتصاديات المتقدمة خصوصا بالإضافة الى محاولة الولايات المتحدة الامريكية السيطرة على سوق المحروقات وذلك بوسائل مختلفة فتارة من خلال مخزونها وتارة بالعقوبات التي تفرضها على دول نفطية أخرى وحينا من خلال الفوضى التي تحدثها والسوق السوداء التي تدعمها.

لذلك فقد وقعت الجزائر في ازمة حادة جراء انهيار اسعار البترول صيف 2014 وتناقصت المداخيل سنة عقب سنة وبعد نفاذ الاحتياطي المكون سنوات البحبوحة المالية ظهرت آثار الازمة من خلال عديد المشاريع والاستثمارات العمومية المجمدة وتخلي الدولة عن جزء من الدعم الاجتماعي وقد عبرت عن ذلك بالزيادات السنوية في اسعار المواد الطاقوية ومختلف السلع والخدمات التي ارتفعت اسعارها نتيجة لذلك، ومن خلال التعليمات لمختلف المؤسسات وان كانت حيوية كالمستشفيات والمدارس بضرورة التقشف في النفقات وصرف نصف الميزانية وتشديد اجراءات الرقابة على النفقات وبالتالي فلا يمكن تحديد ما اذا كانت هاته الاجراءات في صالح الاقتصاد وتخدم التنمية المستديمة وهل آن آوانها.

الخلاصة:

سيبقى مفهوم التنمية المستديمة قاصرا ومجرد شعارات في الجزائر كباقي دول العالم الثالث فهي تبحث عن الكمية لا الكيفية من خلال بناء اقتصاد صناعي يعتمد على قطاعات متنوعة، وله موارد مالية متعددة لامتصاص البطالة وتحقيق الاكتفاء ومعالجة التضخم ومختلف الاختلالات الحاصلة لميزان المدفوعات والميزان التجاري وتقوية العملة وهذا لا يجتمع مع مفهوم الاستدامة، لذلك ورغم تقبات اسعار النفط والازمة النفطية الاخيرة لسنة 2014 فقد كان تأثير هذا على التنمية بصفة عامة وتبقى التنمية المستديمة تشكل جزءا صغير وشكليا فقط لإرضاء البعض وتحسين التقارير الدولية حول البلد لكن في الواقع ليست هناك أي جدية أو رؤيا استراتيجية للتوجه نحو الاستدامة، ففي مجال الطاقة الأمنة النظيفة والمتجددة التي تعتبر من أهم العناصر التي تحافظ على البيئة والمقدرات وحقوق الاجيال القادمة.

لذلك فالجزائر عليها اولا التخلص من التبعية للمحروقات التي تكون لانخفاض اسعارها آثار مدمرة على الاقتصاد الوطني وتستمر لسنوات حتى تستقر الامور كما تهدد الامن والاستقرار الاجتماعي للساكنة، عندئذ يمكن البحث عن تحقيق مفهوم التنمية المستديمة وتمتلك الجزائر خيارات وبدائل عدة في مجال الطاقة وعلى راسها الطاقة الشمسية مع اتساع الرقعة وتوفر المؤهلات كما يبقى استغلال الطاقة الذرية معدوما بوجود مفاعل نووي واحد يستعمل لأغراض البحث كما يمكن استغلال الرياح كمولد لطاقة النظيفة وغير المكلفة وتعتبر هاته اولى الخطوات نحو تنمية مستديمة فالتلوث والاستنزاف يتم في المحروقات والموارد الاحفورية بصفة عامة بدرجة أولى.

الملاحق:

الشكل رقم (01) الابعاد الثلاثة للتنمية المستديمة

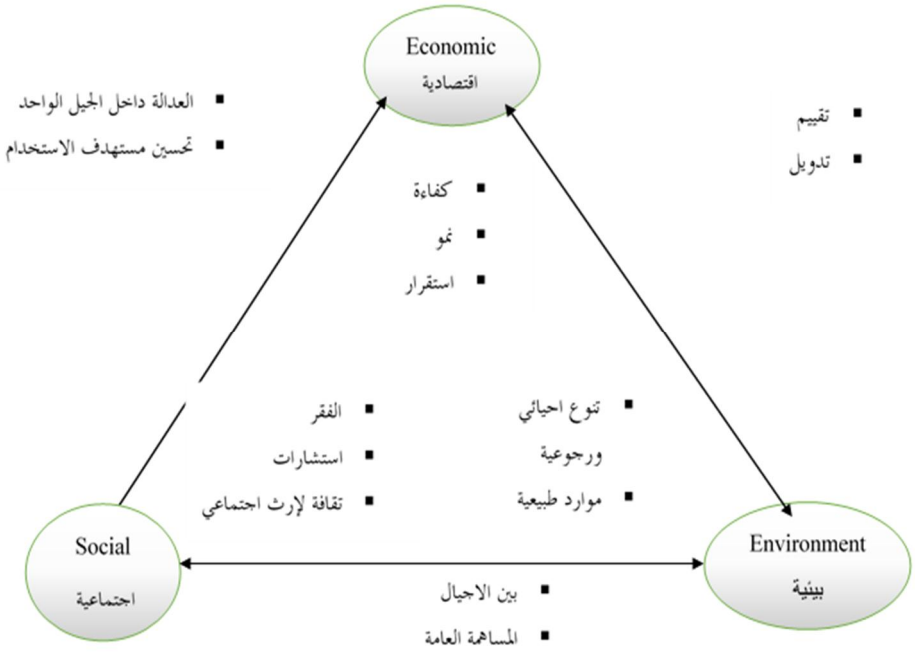

محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010، ص358.

المراجع:

[1]Mustapha Mekideche, le secteur des hydrocarbures en Algérie, Revue Confluences Méditerranée, l'HARMATTANT, N°71, 2009, P153-166.

[2]TAOUFIK RAJHI, MOHAMED BEN ABDELLAH, WEDED HMISSI Impact Des Chocs Pétrolière Sur Les Economies Africains Une Enquête Empirique, Banque Africain de développement, P03

[3] عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2011، ص182.

[4] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010، ص348.

[5] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص177-178

[6] نفس المرجع السابق، ص183.

[7] نفس المرجع، ص188.

[8] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص353

[9]Luis Martinez, Algérie : Illusion De La Richesse Pétrolière, les Etudes de CERI N°168, 2010, P35

[10]Redha Younes BOUACIDA, quelle intégration de l'Algérie dans le développement, El-BahithReview N° 16, 2016, Algérie, P93-95

[11]Programme de Développement Quinquennal2010-2014.

[12] مخطط عمل الحكومة، ماي 2014.

[13] أحمد لعمى، اشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مجلة الباحث العدد 12 لسنة 2013، ص01.

[14] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص272